المبحث الأول

تاريخ الوزراة في الإسلام ومشروعيتها

الإنسان ضعيف بنفسه ، قوي بأخيه ، وورد الأمر في الشرع بالشورى والاستعانة بأهل الخير ، والخليفة أو الملك إنسان لا يقدر على مباشرة جميع ما وُكِل إليه من أمر الملة ، ومصالح الأمة ، فيحتاج إلى رجل موثوق في دينه وعقله ، يستعين به ، ويشاوره ، ويشركه في النظر والأمر ، ويتنازل له عن بعض مسؤولياته ، ليكون له ولاية شرعية في التدبير ومعاضدة الإمام[١] .

والوزارة لها مكانة عالية في الإسلام ، ولذلك قال الطُرْطُوشِيُّ : « أشرف منازل الآدميين : النبوة ، ثم الخلافة ، ثم الوزارة »[٢] ، وقال ابن خلدون : « الوزارة : وهي أهم الخطط السلطانية ، والرتب الملوكية ، لأن اسمها يدل على مطلق الإعانة »[٣] .

وورد استعمال الوزارة في القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، وعلى ألسنة الخلفاء الراشدين ، ويؤيدها العقل .

---

(١) غياث الأمم ، للجويني ص ١١٦ ، ١١٧ ، نشر دار الدعوة ، الإسكندرية ـ ١٩٧٩م ، مقدمة ابن خلدون ص ٢٣٥ ، تحرير الأحكام في تدبير الإسلام ص٧٦ .

(٢) سراج الملوك ص ٧٤ ، للطرطوشي ، المطبعة الخيرية ، مصر ، ١٣٠٦هـ .

(٣) مقدمة ابن خلدون ص٢٣٦ .

أ ـ القرآن الكريم :

قال الله تعالى على لسان موسى عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام : ﴿ وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ۝٢٩ هَٰرُونَ أَخِي ۝٣٠ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِي ۝٣١ وَأَشْرِكْهُ فِيٓ أَمْرِي ﴾ [طه : ٢٩ـ٣٢] . فقد سأل موسى عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ربه اتخاذ الوزير المشارك له في الأمر والتدبير ، وقال تعالى بعد ذلك : ﴿ قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه : ٣٦] . فإجابة الله تعالى سؤله دليل على جواز اتخاذ الوزير .

وقال تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلْنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَٰرُونَ وَزِيرًا ﴾[١] [الفرقان : ٣٥] ، يعني : معيناً وظهيراً ، فإذا جاز اتخاذ الوزير مع النبوة ، كان بقاؤه في الأمة أجوز ، قال الماوردي : « وإذا جاز ذلك في النبوة ، كان في الإمامة أجوز »[٢] ، وقال الطرطوشي : « لو كان السلطان يستغني عن الوزراء لكان أحق الناس بذلك كليم الله موسى بن عمران »[٣] ، وقال ابن خلدون : « وهو إما أن يستعين في ذلك بسيفه ، أو قلمه ، أو رأيه أو معارفه »[٤] .

ب ـ السنة النبوية :

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « وزيراي من السَّماء جبريل وميكائيل ، ومن أهل الأرض أبوبكر وعمر »[٥] ، وهذا صريح في جواز اتخاذ الوزراء .

---

(١) انظر : تفسير الطبري ١٩/ ١٣ .
(٢) الأحكام السلطانية ، الماوردي ، ص٢٢ ، وانظر : الأحكام السلطانية ، لأبي يعلى ص٢٩ .
(٣) سراج الملوك ، للطرطوشي ص٥٧ .
(٤) مقدمة ابن خلدون ص٢٣٥ .
(٥) أخرجه الحاكم ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، ووافقه =

وعن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : « إذا أراد الله بالأمير خيراً جعل له وزيرَ صدق ، إنْ نسي ذَكَّره ، وإن ذكر أعانه ، وإذا أراد الله به غير ذلك جعل له وزير سوء ، إن نسي لم يذكره ، وإن ذكر لم يُعنه » . وفي رواية النسائي : قال رسول الله ﷺ : « من ولي منكم عملاً ، فأراد الله به خيراً جعل له وزيراً صالحاً إن نسي ذكره ، وإن ذكر أعانه »[١] ، وهذا يدل على استحباب اتخاذ الوزير عند الحاجة لأمور السياسة .

وكان رسول الله ﷺ يشاور في الأمور العامة والخاصة أبابكر وعمر رضي الله عنهما ، وقال في حقهما : « لو اجتمعتما ما خالفتكما » . وأورد البيهقي أنهما وزيراه[٢] .

وجاء في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ [النساء : ٥٩] . عن عكرمة : « إنها إشارة إلى أبي بكر وعمر رضي الله عنهما خاصة »[٣] .

وعن سعيد بن المسيب رحمه الله تعالىٰ قال : « كان أبوبكر من النبي ﷺ مكان الوزير ، فكان يشاوره في جميع أموره »[٤] .

= الذهبي ، وجزم بصحته ، وقال : شاهده : « حديث سوار بن مصعب عن عطية عن أبي سعيد مرفوعاً : « إن لي وزيرين من أهل السماء : جبريل وميكائيل ، ووزيرين من أهل الأرض : أبوبكر وعمر » (المستدرك ، وتلخيصه ٢/ ٢٦٤) .

(١) رواه أبو داود (٢/ ١١٨) طبع مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، والنسائي (٧/ ١٥٩) والبيهقي (١٠/ ١١١ ، ١١٢) وقال : إسناده صحيح .

(٢) رواه أحمد ٤/ ٢٢٧ والبيهقي في السنن(١٠/ ١٠٩) .

(٣) تفسير الطبري ٥/ ١٤٩ ، تفسير القرطبي ٥/ ٢٥٩ .

(٤) أخرجه الحاكم المستدرك ٣/ ٦٣ وتتمته : « وكان ثانيه في الإسلام ، وكان ثانيه في الغار ، وكان ثانيه في العريش يوم بدر ، وكان ثانيه في القبر ، ولم يكن رسول الله ﷺ يقدم عليه أحداً » .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال في آية : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] . نزلت في أبي بكر وعمر ، وكانا حواريْ رسول الله ووزيريه ، وأبوي المسلمين[١] .

ج ـ آثار الصحابة :

استخدم الصحابة رضوان الله عليهم لفظ الوزارة عندما التقى المسلمون في سقيفة بني ساعدة بالمدينة لاختيار من يخلف رسول الله ﷺ ، فقال سعد بن عبادة بعد كلام أبي بكر الصديق رضي الله عنهم : « صدقت نحن الوزراء ، وأنتم الأمراء »[٢] .

وكان عمر رضي الله عنه وزيراً لأبي بكر ، وعثمان وعلي وزيري عمر ، وعلي ثم مروان بن الحكم وزيري عثمان ، وعمرو بن العاص وزياد وغيرهما وزراء لمعاوية رضي الله عنهم ، وهكذا كل خليفة كان له وزراء ومعينون ومرشدون .

د ـ المعقول :

وشرعت الوزراة بالاجتهاد والعقل والقياس والمصلحة ، فإذا جازت الوزارة مع النبي المختار المصطفى ، فتجوز مع الإمامة بالأولى ، لأن كل ما وُكِل إلى الإمام من تدبير شؤون الأمة لا يقدر على مباشرته جميعه وحده ، إلا بالاستنابة والاستعانة ، فكانت نيابة الوزير المشارك له في

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك ٣/ ٧٠ وقال : صحيح على شرط الشيخين ، وانظر تفسير ابن كثير ١/ ٢٢٠ طبع عيسى البابي الحلبي ، دون تاريخ ، وأحكام القرآن ، لابن العربي ١/ ٢٩٩ .

(٢) تاريخ الخلفاء ، للسيوطي ص٧٠ طبع المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ـ ط٤ ، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م ، تاريخ الطبري ٤/ ١٣٦ ، ١٦٣ مطبعة الاستقامة بالقاهرة ـ ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م .

التدبير أصح في تنفيذ الأمور من تفرده بها ، ليستظهر به على نفسه ، ويكون في ذلك أبعد من الزلل ، وأمنع من الخلل ، والاستعانة بالغير يضمن سلامة العمل[١] .

قال إمام الحرمين الجُويني : « ليس من الممكن أن يتعاطى الإمام مهمات المسلمين في الخطة ، وقد اتسعت أكنافها ، وانتشرت أطرافها ، ولا يجد بداً من أن يستنيب في أحكامها ، ويستخلف في نقضها أو في إبرامها وإحكامها »[٢] .

وكانت الوزارة في عهد رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين ، وخلفاء بني أمية وزارة مشورة ، وكان رسول الله ﷺ يلتزم برأي أبي بكر وعمر عند اتفاقهما ، وكان الخلفاء في العهد الراشدي والأموي يتولون رئاسة الجهاز الإداري في الدولة ، ويشرفون عليه بأنفسهم ، ويسترشدون بآراء أصحابهم وأعوانهم البارزين .

ثم تبلورت الوزارة في العصر العباسي ، فعرفت قواعدها ، وتقررت قوانينها ، وسُمِّي الوزير رسمياً وزيراً ، وكان سابقاً يسمى كاتباً ومشيراً ، وأول وزير في الإسلام أبو سلمة الخلال ، رئيس الدعاة في خراسان والعراق ، فجمع أعمال الخليفة ، وهو السجين النائب ، من تدبير الأمور ، وجباية الموارد ، وإنفاقها ، والتولية والعزل ، وقيادة الجيوش ، ثم صار أبو أيوب المورياني وزير المنصور ، وفي أيام الرشيد يحيى بن خالد البرمكي ، ومن بعده الفضل وجعفر[٣] .

---

(١) الأحكام السلطانية ، للماوردي ص٢٢ ، الأحكام السلطانية ، لأبي يعلى الفراء ص٢٩ .

(٢) غياث الأمم ص ٢١٤ .

(٣) التراتيب الإدارية ، الكتاني ١/ ٢٠ تصوير دار إحياء التراث العربي ، بيروت ـ د . ت .

وفي الأندلس أَنِف بنو أمية اسم الوزير ، وفي أول الأمر قسموا الأعمال إلى خطط ، وأفردوا لكل خطة وزيراً ، ولهم مكان يجتمعون فيه ، وأفرد أحدهم للتردد بينهم وبين الخليفة ، فارتفع بمباشرة السلطان في كل وقت ، وسموه باسم الحاجب[١] .

ووصلت الوزارة حداً بعيداً من القوة والاستقرار عندما فوّض الرشيد يحيى بن خالد البرمكي ومنحه السلطة المطلقة ، ثم نما نظام الوزارة في عصر المأمون الذي أطلق يد وزيره الفضل بن سهل بالإدارة بمرسوم خطي خاص ، فاقتبس الفضل بعض التقاليد الفارسية في أعماله ، إلى أن ضعف مركز الوزراء في العهد العباسي المتأخر ، عندما تسلط الترك على تقاليد الأمور ، وكانت الوزارة تنتعش وتقوى عندما تقوى سلطة الخلفاء بعد ذلك ، وكادت أن تصبح الوزارة في بعض الحِقَبِ وراثية في الأسر ، كآل الجراح ، وآل وهب ، وآل الفرات[٢] .

واليوم تتكون الدول غالباً من ثلاث سلطات ، وتعتبرالوزارة أهم الأجهزة الأساسية في السلطة التنفيذية ، وتتوزع اختصاصاتها على الوزارات كالتعليم والصحة والخارجية والدفاع والداخلية والمواصلات ، ويعتبر الوزراء مسؤولين أمام رئيس الدولة في النظام الرئاسي ، ويكون الوزير بمثابة معاون و « سكرتير » لتنفيذ سياسة الرئيس ، أما في النظام البرلماني فيترأس الوزراء رئيس ، ويجتمع بهم في مجلس الوزراء لرسم السياسة العامة للدولة ، ويشارك الوزراء في ذلك ،

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، وأنكر ابن خلدون وجود لفظ الوزير بين المسلمين في العصر الأول ، انظر : مقدمة ابن خلدون ص ٢٣٧ .

(٢) تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء ، لأبي الحسن هلال الصابىء ، ص٨ ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، بيروت ـ ١٩٠٤م .

ثم يتولى كل وزير الإشراف على تنفيذ ذلك في إطار وزارته .

وفي النظام الرئاسي يشبه الوزير فيها ما يعرف في الفقه الإسلامي بوزير التنفيذ ، وفي النظام البرلماني يعتبر رئيس الوزراء كوزير التفويض[١] .

* * *

(١) تحرير الأحكام ، لابن جماعة ص٧٧ هامش .